



الجمعية التعاونية للنقل والخدمات اللوجستية
Transportation and Logistics Safety Association

Saudi Logistics Alliance
التحالف اللوجستي السعودي



سياسة التعاقد من الباطن
الجمعية التعاونية للنقل والخدمات اللوجستية

المقدمة

تهدف هذه السياسة إلى توفير إطار تنظيمي شفاف لعملية التعاقد من الباطن، بما يضمن تنفيذ المشروعات بكفاءة وفعالية، ويتماشى مع رؤية الجمعية في تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية وتعزيز الاستدامة والجودة في الخدمات المقدمة. تعمل السياسة على ترسيخ مبادئ الامتثال والمساءلة في جميع مراحل التعاقد، مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتخاذ قرارات دقيقة تدعم أهداف الجمعية.

التعريفات

1. المقاول الرئيسي: الجمعية التعاونية للنقل والخدمات اللوجستية.
2. المقاول من الباطن: جهة أو فرد يتم التعاقد معه لتنفيذ جزء من المهام التشغيلية أو الفنية أو اللوجستية لتحقيق أهداف الجمعية في تطوير قطاع النقل وخدماته.

شروط التعاقد من الباطن

1. الموافقة المسبقة: الحصول على موافقة الجهات المختصة داخل الجمعية قبل إبرام أي اتفاقية تعاقد من الباطن.
2. التخصص والاعتماد: يجب أن يكون المقاول من الباطن جهة معتمدة ومتخصصة في المجال المطلوب، ويمتلك سجل إنجازات موثق وشفافية مالية.
3. نسبة الأعمال المسندة: لا يجوز أن تتجاوز نسبة الأعمال المسندة إلى المقاول من الباطن 20%-30% من نطاق المشروع لضمان الرقابة الداخلية والمحافظة على جودة التنفيذ.
4. حماية الحقوق والمسؤوليات: تضمين بنود تعاقدية تحمي حقوق الجمعية وتضمن تنفيذ المشروع وفق المعايير المطلوبة، بما يشمل شروط النزاهة المالية والمسؤولية الاجتماعية.

معايير اختيار المقاولين من الباطن

1. الكفاءة والخبرة العملية في مجال النقل والخدمات اللوجستية.
2. سجل إنجازات موثق وشفافية مالية لضمان الجدوى الاقتصادية للتعاقد.
3. السمعة الجيدة والتقييمات الإيجابية من المشاريع السابقة.
4. الالتزام باللوائح القانونية والمعايير البيئية والاستدامة.
5. الامتثال لمعايير الجودة والسلامة المهنية الخاصة بقطاع النقل.

اتفاقيات الخدمة

1. تحديد أهداف العمل والجدول الزمني وشروط الدفع لضمان التنفيذ الفعال.
2. تضمين بنود تحافظ على السرية وحماية المعلومات وفق السياسات المعتمدة.
3. توفير آليات واضحة لمعالجة النزاعات المحتملة والتعديلات في نطاق العمل.
4. إدراج عناصر رقمية لضمان سهولة المتابعة والشفافية في تنفيذ المشروعات.

تحليل المخاطر وإدارة الأداء

1. تحليل شامل للمخاطر المحتملة وتوفير خطط طوارئ للتعامل معها بفعالية.
2. مراقبة الأداء عبر مؤشرات قياس محددة مسبقًا لضمان الجودة في الخدمات المقدمة.
3. المساءلة والمتابعة: وضع آلية واضحة لمراجعة أداء المقاولين من الباطن بشكل دوري، مع تعيين لجنة داخل الجمعية لمراقبة الامتثال والتقييم المستمر للعقود.
4. آلية الإفصاح عن النزاعات والمخالفات: تحديد مسار رسمي للإبلاغ عن أي انتهاكات تعاقدية مع ضمان سرية وحماية المبلغين.

إدارة التكاليف والكفاءة المالية

1. وضع سياسات مالية لضبط الإنفاق المرتبط بالتعاقد من الباطن وضمان الجدوى الاقتصادية.
2. تحديد معايير واضحة لتقييم الكفاءة المالية للمقاولين قبل التعاقد، بما يتماشى مع أهداف الجمعية في تعزيز جودة الخدمات واستخدامها.

التكنولوجيا والرقمنة

1. إدراج حلول تقنية لمتابعة أداء المقاولين وتحليل البيانات الخاصة بالتعاقدات.
2. اعتماد منصات رقمية لتسهيل مراجعة العقود وإدارة العمليات بفعالية.
3. تحليل بيانات التعاقدات لتحديد أفضل الاستراتيجيات واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة.

آليات اتخاذ القرار بشأن التعاقد من الباطن

1. يتم اللجوء للتعاقد من الباطن عندما يتطلب نطاق المشروع خبرات متخصصة أو إضافية تتجاوز إمكانيات الجمعية الداخلية.
2. يعتمد القرار على تحليل الكفاءة والتكلفة لتحقيق أهداف الجمعية وضبط الإنفاق بفعالية.
3. توثيق جميع مراحل اتخاذ القرار لضمان المساءلة والشفافية، مع تعزيز التوافق مع رؤية 2030 لتحقيق الاستدامة والابتكار في تنفيذ المشروعات المرتبطة بقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

1. التأكد من الالتزام بمعايير التنمية المستدامة واستخدام الموارد بكفاءة.
2. تشجيع المقاولين على الالتزام بالمبادئ البيئية والمسؤولية المجتمعية لضمان تنفيذ المشاريع وفقاً لأفضل الممارسات في قطاع النقل.

التوثيق والأرشفة الرقمية

1. استخدام تقنيات حديثة لتوثيق جميع مراحل التعاقد والاتفاقيات لضمان سرعة الوصول والمراجعة.
2. الحفاظ على سجلات محدثة لجميع الإجراءات بما يتيح الرجوع إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة مستقبلاً.
3. تعزيز التكامل بين نظم الأرشفة الرقمية والسياسات التشغيلية لضمان دقة المعلومات وسلامة العمليات.

الخاتمة

تعكس هذه السياسة التزام الجمعية التعاونية للنقل والخدمات اللوجستية بأعلى معايير المهنية والشفافية في إدارة التعاقدات من الباطن، بما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية في تطوير القطاع وتعزيز الاستدامة والجودة. إن اعتماد آليات دقيقة لاختيار المقاولين، ومتابعة الأداء، وتحليل المخاطر، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، يمثل خطوة جوهرية نحو بناء منظومة تشغيلية متكاملة تواكب تطلعات رؤية المملكة 2030. وتؤكد الجمعية أن هذه السياسة قابلة للتحديث المستمر بما يتماشى مع المتغيرات التشغيلية والتشريعية، وبما يضمن حماية الحقوق وتحقيق القيمة المضافة لجميع الأطراف المعنية.